الفصل الخامس

النظم الاقتصادية المعاصرة وحقيقة التطبيق الإسلامي

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- التعددية النظرية للنظم الاقتصادية ومركزية التطبيقات
- نظرة توصيفية وتصنيفية مقارنة للنظم الاقتصادية الرئيسية:الرأسمالية، الاشتراكية، النظام الإسلامي

الفصل الخامس

النظم الاقتصادية المعاصرة وحقيقة التطبيق الإسلامي

مقدمـة

اتضح من العرض السابق التعددية المبالغ فيها لنظريات واستراتيجيات التنمية ومصطلحاتها ومعايير قياسها وأشكال ثمارها المستهدفة، حتى فاق تعددها كل خيال بل وقبول للأوساط المتخصصة الرشيدة خاصة مع تباين توجهاتها وتعارض متضمناتها الذي تسبب في إهدار الكثير جدا من الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها، والذي انتهى بالعالم حاليا إلى أزمات اقتصادية مزمنة وطاحنة، وحروب ومظاهر دمار عالمي تلوح في الأفق بما يتزايد على أرض الواقع من بعض مقدماته.

وقد ترجع تلك التعددية بالدرجة الأولى إلى تعددية سابقة لها في النظم السياسية والاقتصادية التي تم تطبيقها بالفعل والتي تم اقتراحها، والجاري تنفيذها في مرحلة انتقالية عالمية لايعلم إلا الله إلى أين سيكون مآلها ونهايتها، حيث ندعو الله أن لايكون ذلك المآل دمار عالمي شامل يأكل الأخضر واليابس من خلال حرب عالمية ثالثة تتصارع فيه قوى نووية كبرى بالغة التعدد والتنامي.

والمتتبع للأحداث المعاصرة والجارية سوف يتأكد من أن الاقتصاد أصبح هو العنصر المهيمن على الغالبية العظمى من الأدبيات العلمية والتطبيقات الفعلية، بل وأيضا الموجه الأكبر لمصائر الدول والجماعات.

وتعتبر النظم الاقتصادية هي الأداة الأكثر هيمنة وخطورة على جميع أحوال العالم الآن بكل أحداثه ومجرياته، وذلك ما دعانا إلى عرض ذلك الفصل للتعرف على طبيعة النظم الاقتصادية المعاصرة، مع التحري عن مدى تواجد ورسوخ تواجد النظام الاقتصادي الإسلامي بينها، حيث أن في ذلك الاستعراض ما يمكن أن يساعد على إيجاد إجابة أكثر منطقية عن سبب التقهقر المخزي للعالم الإسلامي الضخم في عدد سكانه، بل والذاخر بالموارد الطبيعية والبشرية التي تعتبر من أهم مقومات التقدم والارتقاء، ناهيك عن التوجيه الإلهي النموذجي الشامل لجميع نواحي الحياة والمعايش والمعاملات الذي يشمل عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، بل وتجارب اقتصادية ناجحة تمت بالفعل في عهد الدولة الإسلامية القديمة (تاريخيا).

التعددية النظرية للنظم الاقتصادية ومركزية التطبيقات

بالقيام بتعداد وتقصى النظم الاقتصادية كمصطلحات وركائز وتوجهات حقيقية وتطبيقات، سيلاحظ بوضوح أنها تعانى من تعددية مبالغ فيها، وتناقضات غير مقبولة لأنها تدمر بعضها البعض بدلا من أن تتكامل من أجل اعمار كون واحد يتشارك فيه كل دول العالم بتباينات أحوالهم وألوان مواطنيهم وتقاليد شعوبهم. وذلك تماما مثل حال النظريات والاستراتيجيات التنموية الذي تابعنا نموذجا متكاملا منه من خلال الصفحات السابق عرضها.

وقديما قالوا لولا تعدد الآراء لبارت السلع إشارة لما في تلك التعددية من منافع إبداعية وإمكانيات تعويضية وتصحيحية لمواضع الضعف والقصور التي لابد أن تتواجد في أي عمل بشرى الاعداد. ما يثير العجب إذن، أن ينعم الخالق على البشر بتوجيهاته لهم في كيفية التعامل مع معايشهم وأحوالهم بأساليب نموذجية لا تتطل تنقيحات ولا

تصحيحات بخلاف تهديلات مرنة تقتضيها اختلاف طبائع البشر وأماكن تواجدهم، لكن نجد البشر يعزفون عن اتباع وتطبيق النموذج الإسلامي المثالي، ويرتضون بالأدنى الموضوع على يد بشرية اعتدادا قاصرا بعقل المخلوق، وتجاهلا متغطرسا أحمقا لعظمة توجيهات الخالق.

ومن المؤسف، أن تجتمع تصنيفات النظم الاقتصادية المعاصرة على قاسم مشترك أعظم، وهو أن المتقدم منها ينتمي فقط إلى الدول الأوربية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الدراسات المؤخرة التي تتنبأ بانسحاب الزعامة الأمريكية من بساط الزعامة القطبية الموحدة، حيث ستنتقل بحلول عام 2050 م إلى الصين والهند.. بل وقد بدأت مخاوف تبرز بشكل كبير من بروز نجم جديد اسمه كوريا الشمالية التي اجتمعت مخاوف العالم أجمع من هيمنتها خاصة بعد إطلاق صاروخها الأخير في سبتمبر 2017 كصفارة إنذار قوية ضد الزعيمة الغربية الحالية للعالم، وكإعلان صامت منذ قول "نحن قادمون!!!، وتحاول إيران أن تحذو حذوها وتتزاحم مع بقية الدول المتصارعة على الزعامة المأمولة بصاروخ جديد تطلقه أيضاً في شهر سبتمبر 2017.

لكن كل هذا التزاحم على السلطة العالمية، يحدث – للأسف الشديد – بقوة الأسلحة النووية المدمرة، وليس بقوة العقل المنتج الملبي لاحتياجات العالم المعيشية الفاعلة في القضاء على مشكلة الفقر، وانتشال الذين يعانون منه من بؤرته المهلكة.. ويجب علينا أن لا ننسى طبعا الدور الإسرائيلي بالغ الخطورة الذي يضرب ضرباته من حيث لا يتوقع الجميع، والذي أصبح على وشك التهام المنطقة العربية بأكملها بأسلوب فرق تسد، حيث يشاهد عن بعد الصراعات الذاتية الدامية بين العرب والمسلمين على الفريسة العربية المغرية، منتظرا قضاء المتصارعين بعضهم على بعض، بحيث يتمتع في النهاية بالاستحواذ على الفريسة العربية بالكامل وحده بلا منازع، ولا تكلفة تذكر، ولنا في التصويت المؤخر على إعلان الدولة الكردية في العراق في يوم 25 سبتمبر 2017، خير دليل حيث أعلن أن إسرائيل ودعمها المخابراتي والتسليحي كان العامل الأول في تنامي الحركة الكردية وإتباعها لإحدى خطوات التقسيم المخطط للمنطقة العربية لتصل بعدها إلى تركيا وإيران ولهذا نجدهما يقاومان بشدة هذا الإعلان المنذر.

وبتتبع حصري لأهم النظم الاقتصادية المعاصرة وجدنا من الأفضل أن يتم عرضها وفقا لطبيعة نمطها، ولحقيقة حالها التطبيقي على أرض الواقع. وبناء عليه يمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع أو مجموعات من النظم الاقتصادية التي ساد تناولها بالبحث والتحليل والنقاش في عصرنا الحديث:

- نظم أساسية مطبقة بالفعل Key Economic Systems
- نظم مشتقة متأرجحة ومتطرف بعضهاSwung and Radical Economic Systems
- نظم مقترحة Suggested Systems.
- نظم معيارية أو مثالية Ideal or Normative Systems

أولا: النظم الأساسية المطبقة

تتمثل في نظامين متقابلين يتسمان بالتطرف من نقيض إلى نقيض توجهي مختلف، وان كان هناك توحد وتشابه كبير بين المتغيرات والمعايير التي تقوم عليها. وهما يتمثلان في أربعة أنظمة أساسية: النظام الرأسمالي الحر Capitalism، والنظام الاشتراكي المركزي Socialism، والنظام المختلط Mixed والنظام العالمى الجديد New World Order..

ثانيا: النظم المشتقة المتأرجحة والمتطرف بعضها

وهى كثيرة ومتعددة بعضها تم تطبيقه بالفعل في بعض الدول، وبعضها فشلت من الخطوات الأولى من تنفيذها لهلامية وغموض هويتها، وعادة هي تمثل صورة متداخلة من النظامين الرئيسيين والنظام الثالث المشترك بينهما، السابق ذكرهم توا، لكن يتداخل في معالمها بعض العناصر والتوجهات الأخرى التي تبرر فصلها وتدفعنا إلى تفضيل فصلها بعرض فئوي منفصل يميزها عن غيرها، والغالبية منها أنظمة متطرفة التوجه والعنصرية الشديدة لأهدافها، بحيث تشوبها ريبة إمكانية التطبيق الواقعي لخيالية ما نسجت من تعاليم ومبادئ.

ومن الأمثلة على تلك الأنظمة:الرأسمالية الديمقراطية ,Democratic Capitalism (كنظام فرعى مشتق من الرأسمالية، يبالغ في تطبيق الحرية الاقتصادية (التي تمثل جوهر

النظام الرأسمالي) لحد قد يجعله نموذجا خياليا غير قابل للتطبيق المستدام.، والشيوعية Communism المشتقة من النظام الاشتراكي مع تطرف كبير في تطبيق المركزية وتعظيم دور الدولة (اللذان يمثلان جوهر النظام الاشتراكي)، ودول الكومونويلث Commonwealth التي يطلق عليها رابطة الشعوب البريطانية، التابعة للنظام الرأسمالي البريطاني كدول مستعمرة قديما من قبل بريطانيا، والنازية Nazism، والفاشية Fascism. كأنظمة عسكرية التوجه لكنها تستعين بركائز الأنظمة الأساسية وفقا للأهداف العسكرية المصاغة.

ثالثا: النظم المقترحة Suggested Systems

وهى نتاج لمحاولات فلسفية تصحيحية للثغرات التي تعانى منها النظم المطبقة، في محاولة للوصول إلى أفضل صياغة لها، مع مراعاة الأهداف الأخرى الخافية وغير المعلنة التي تصطبغ عادة بتوجهات السياسة اللاأخلاقية أو المطامع المعاصرة في أشكالها المستحدثة، غير أن مثل تلك النظم ظلت على الدوام محلا للجدالات المحتدمة، ومثارا تبريريا لإبراز أمجاد العقل البشرى العليل في حقيقته نتيجة للإصابة بداء التقديس الأبله للمخلوق على حساب المقدسات الصحيحة الواجب إعطائها حقها في الاهتمام والاسترشاد. وهى تختلف عن الأنظمة المختلطة سالفة الذكر في أن الأولى تم تطبيقها بالفعل مع تذبذب أحوالها والسعي المستمر للتطوير فيها وفى مكوناتها، لكن الأنظمة المقترحة مازالت تحتفظ بتلك الصفة.. فقط مقترحة!!!

ومن الأمثلة على تلك النظم المقترحة التي مازالت حبيسة الملفات الورقية والالكترونية: الطريق الثالث أو 3rd Way كأساس يبدو مختلط لكنه رأسمالي الواقع والتحيز، والطريق الرابع 4th Way مصري التنقيح واشتراكي التحيز.

رابعا: النظم المعيارية أو المثالية

وهى التي بنيت على أسس مثالية ومعيارية وسطية، تصلح للتطبيق في كل زمان، وفى كل مكان، وتحظى بقبول فطرى أكثر لأن وضع ركائزها هو الخالق عز وجل. وبذلك التوصيف، لا يوجد سوى نظام اقتصادي معياري واحد هو النظام الاقتصادي الإسلامي

Islamic Economic System إلهي المصدر والتوجيه.

والواقع أن النظام الاقتصادي أصبح المعيار الجوهري للتصنيف الحالي للدول، بين متقدم (يرجى ديمومة تقدمه)، ومتخلف (يتم السعي للتخلص منه بلغة النظريات الاستعمارية المتربصة)، ونموذجي(يمثل أملا لمسلمين أصبح حالهم الراهن كغثاء السيل فهانوا على غيرهم وعلى أنفسهم أيضاً رغم نموذجية مرجعياتهم وعقيدتهم). لهذا وجب علينا عرض المزيد الموجز التعريفي بالأنظمة السابقة حتى نتمكن بعدها من إيجاد إجابات تقييمية منطقية حيادية ذات فعاليات إرشادية لمن يهمهم الأمر حول تساؤل مفتاحي أوحد لماذا هم متقدمون ومهيمنون، والعالم الإسلامي متخلف وتابع على الرغم من امتلاكه لمصادر المعرفة إلهية المصدر وكفرهم بها؟!!

ولكي نتمكن من التعرف على الأهمية النسبية الحقيقية التي تتمتع بها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، نفضل التركيز على إجراء عرض مقارن بين الأنظمة الاقتصادية الأكثر شيوعا في تناولها بالجدل المحتدم حتى حينه، والأكثر استحواذا على أفكار الاقتصاديين والسياسيين في دول العالم المعاصر، وهى النظام الرأسمالي الحر غربي المنشأ وعالمي الهيمنة، والنظام الاشتراكي المركزي شرقي المنشأ وتنافسي الهيمنة على دول العالم، والنظام الإسلامي نموذجي الأصول إلهية المصدر، والذي يعانى من تبعية بل وانحسار حالي نأمل أن يكون مؤقتا في الهيمنة على العالم المعاصر. وسوف تتم تلك المقارنة من خلال عرض منفرد لكل نظام على حدة باستخدام مجموعة موحدة من بعض المتغيرات المعيارية التوصيفية والتصنيفية لكل نظام وبعد هذا، يتم عرض بحث كامل تطبيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي أثبت فعاليته في عهدين أحدهما تضمن نموذج لكيفية التعامل الرشيد مع الأزمات الاقتصادية المجتمعية (عهد عمر بن الخطاب) والآخر تضمن نموذجا لكيفية الوصول إلى اقتصاد رخاء ورفاهية في أقصر فترة ممكنة (عهد عمر بن عبد العزيز).

نظرة توصيفية وتصنيفية مقارنة للنظم الاقتصادية الرئيسية :الرأسمالية، الاشتراكية، النظام الإسلامي

وسوف يستخدم في العرض المقارن للأنظمة الثلاثة المعنية اثنتين وعشرين وحدة مقارنة تعتبر في ذاتها وحدات توصيف مفتاحية يسهل على أي قارئ أو باحث حتى غير المتخصص أن يتعرف من خلالها على النظام محل الدراسة أو التساؤل، كما يسهل بعد ذلك المتابعة التحليلية المقارنة للأنظمة المعنية كتحليل جزئي أو كلى، كما إنه يؤمل أن يستخدم النموذج التوصيفى بمعاييره التصنيفية المعروضة هنا كنموذج ممكن المحاكاة والتطبيق في الدراسات المتشاركة مع العرض الحالي في الطبيعة والارتباط.

أولا: النظام الرأسمالي Capitalism

1- **التعريف والهوية** Definition & Identification: نظام اقتصادي سياسي، ليس اجتماعيا ولا دينيا (لا يهاجم الدين لكن يطوع الدين لأهدافه ويجعله في المرتبة التالية لها، وغالبا يفضل فصله وعزله عن العلم بشرى الإعداد) ولا تعاونيا.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: أوروبي، غربي، بدأ أولا في بريطانيا على يد "آدم سميث" (أبو الاقتصاديين) ومن قبله من خلال مدارس فكرية اقتصادية متتابعة مثل المدرسين (الوحيدة دينية الأساس)، ثم التجاريين (نواة الفكر الاستعماري الاقتصادي للعالم وسلف أمريكا المعاصرة)، والطبيعيين (بداية تسمية العلم بالاقتصاد)، ثم المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة (بداية علم الاقتصاد التحليلي بشقيه الجزئي والكلى)، ثم فكر اقتصادي لاهث التغيير والتطوير والتقديس لعلم الاقتصاد وتحويله إلى علم لاهوتي وانتهى بزعامة فكرية وهيمنة اقتصادية تطبيقية على جميع بلدان العالم من قبل القطب الأوحد: الولايات المتحدة الأمريكية.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: الرأسمالية، السوق الحر، النظام الحر، النظام الديموقراطي، النظام الغربي، نظام القطاع الخاص، النظام الفردي، النظام التنافسي.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit: الفرد (كمنفذ وكهدف للثمار الاقتصادية)، والسوق (كموضع ومناخ تنفيذي).

5- **المبدأ الاقتصادي** Principle Economic: "دعه يعمل، دعه يمر"، أي الحرية الشاملة للفرد باعتباره إنسان اقتصادي رشيد في العمل والأنشطة والمعاملات.

6- **وسيلة التحقيق أو الانجاز** Achievement of Mean Key: الديموقراطية، والمنافسة الكاملة.

7- **أهم عوامل الإنتاج** Key Production Factors:رأس المال (وتسخير بقية العوامل من عمل وأرض وتنظيم لاستغلاله) ويعتبر الرأسمالي الذي يملك رأس المال والذي يطلق عليه أيضاً رجل الأعمال هو المتحكم الفعلي في الاقتصاد القومي والموجه الرئيسي الأوحد لعوامل الإنتاج والموارد المتاحة.

8- **أهم الأهداف** Key Targets: تعظيم الربح، وزيادة الدخل وتراكم الثروة، والمنافع بأقل تكاليف وخسائر ممكنة.

9- **المذهب الموجه له** Ideology: المذهب الرأسمالي الفردي القائم على شعار البقاء للأقوى ولا مكان للضعيف، واعتبار التنافسية خير مناخ لضمان التقدم الخلاق.

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success: الاستمرارية في تراكم الدخل والثروة بمعدلات متزايدة، والتميز التنافسي بالمقدرة على البقاء في السوق الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، والمقدرة على إزاحة المنافسين الآخرين للانفراد بجميع المنافع.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** The Main Powerful Sector: القطاع الخاص.

12- **دور الدولة** The State, s Role: بسيط ومحدود، ويقتصر على بعض الضروريات الاجتماعية مثل إنشاء المرافق العامة وتوفير الخدمات المجتمعية والبنية الأساسية الضرورية، ودورها الاجتماعي شبه منعدم.

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** The Key Theory: نظرية اليد الخفية لآدم سميث التي تنص على أن هناك تعارض بين الأهداف الفردية الاقتصادية، ولكن لابد من حرية الفرد في اتخاذ قراراته باعتباره إنسان اقتصادي رشيد يستطيع تحقيق أفضل منافع له في حدود دخله وموارده. ولو ترك كل فرد على تلك الحرية لحدث في النهاية اختلالا للاقتصاد القومي نتيجة للتعارض المذكور. لكن هناك مع هذا يد خفية تعمل بآلياتها من خلال التفاوضات والتنازلات التلقائية بين البشر بحيث ينتهي الحال إلى حالة توازن اقتصادية مجتمعية ترضى الجميع بنتائجها على الرغم من أنها تختلف في إجمالها عن الأهداف المقررة مسبقا لكل فرد على حدة.

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership &Distribution Process: فردية.. أو خاصة، وقرارات التوزيع للرأسمالي ورب العمل، وآليات التوزيع تقع وفقا لآليات العرض والطلب.

15- **التسعير** ,Pricing: وفقا لآليات العرض والطلب.

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** (Degree of Neutrality) The Key of belief and Neutralism : الرأسمالية هي النظام الأوحد النموذجي الصالح للتطبيق في جميع دول العالم لضمان تعظيم كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وحصد أكبر قدر من منافعها... اعتقاد متطرف ومتحيز للرأسمالية وللفردية.

17- **الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية** Sustainability: كنظرية مستمرة، كافتراض، مستمرة، كتطبيق فعلي مستمرة.. شاملة الاستمرارية حتى حينه.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا)** Scope and Validity of Application: أثبتت التجارب التطبيقية عيوب في التطبيق بدليل استمرارية الأزمات الاقتصادية والمالية في الدول المطبقة، ومعاناتها المستمرة من دورات اقتصادية متقلبة الأوضاع، كما أنها لا تصلح لبعض الدول والمجتمعات لاختلاف العادات والتقاليد والعقائد الدينية والإمكانيات التقنية والموارد المتاحة

الطبيعي منها والبشرى. لكنها مفروضة على دول العالم بقوة العلم والمعرفة والسلاح والتقنيات خاصة مع تنامي الفكر المعرفي الممثل لأحد أشكال العلوم المعاصرة.

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: مدمر لصالح الأقوى بمعيار ميكيافيللى "الغاية تبرر الوسيلة" لأنه يقوم على القضاء على الآخرين للانفراد بالمنافع والثمار والإمكانيات لمتاحة.

20- **العدالة، والحالة التوازنية (الوسطية/ التطرف)** (Justice and Equilibrium): غير عادل لتحيزه للفرد على حساب المجتمع، وللثرى على حساب الفقير، وللقوى ضد الضعيف، ويعتبر نظاما متطرفا بكل تأكيد لأنه يتحيز للدول الغربية المتقدمة ضد الدول الأقل نموا، والفقيرة التي لا يتحمس لبقائها على قيد الحياة في عالم مشترك معه. لكن الدول المتبنية للنظام الرأسمالي، تستخدم وسائل القوى الناعمة المدمرة التي تصوب نحو الدول الهدف بدون إظهار نوايا إدانة للمخططات طويلة الأجل المتبعة من قبلهم.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** Independence vs. Dependence: النظام الرأسمالي هو الأكثر استقلالية وهيمنة على العالم أجمع، ومنها تولدت فرصة الهيمنة القطبية الواحدة على العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

22- **المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة** The Powerful Group: الرأسماليون والشركات متعددة الجنسية. والأكثر تميزا وكفاءة في المجالات التقنية والمعرفية الإلكترونية الأكثر تطورا وحداثة.

ثانيا: النظام الاشتراكي Socialism

1- **التعريف والهوية** Definition & Identification:اقتصادي، سياسي، اجتماعي، يلحد بالخالق وينكر الدين ويهاجمه ويراه من صنع تاريخي للبشر كأفيون وإدمان وعادة متراكمة من قبل الشعوب، تعاوني لصالح الفقراء من العمال، وبواسطة مشاركاتهم.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: الاقتصادي كارل ماركس الذي نشأ في ألمانيا عن ديانة يهودية في الأصل لكن أسرته تخلت عن عقيدتها، وأصبح هو أيضا بلا هوية ولا وطن ولا عقيدة وتنقل بين بلدان ووظائف متعددة مما جعله إنسانا بلا هوية ولا توجه كيفما يوصف فكره ثوري الأساس وهجومي الطابع، وتوفى ودفن في بريطانيا وليس في مسقط رأسه ولا في فرنسا التي أقام وعمل فيها فترة.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: الاقتصاد المركزي، اقتصاد الدولة، الاقتصاد المخطط، اقتصاد القطاع العام، اقتصاد المجتمع، الاشتراكية،، اقتصاد الجماعة.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit: المجتمع أو الدولة أو الجماعة أو العمال الذين يطلق عليهم البروليتاريا.

5- **المبدأ الاقتصادي** Key Principle: "من كل حسب قدراته إلى كل حسب حاجاته"، وبناء عليه توجد مبادئ فرعية لتحقيق المبدأ الأساسي منها أن الفقراء من العمال هم الأولى بالرعاية، ولابد من القضاء على الرأسماليين وأرباب الأعمال والأثرياء لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

6- **وسيلة التحقيق** Achievement of Mean Key: التخطيط المركزي والرقابة بواسطة الدولة.

7- **أهم عوامل الإنتاج** Key Production Factors: العمال الذين يطلق عليهم طبقة البروليتاريا، وأولوية للموارد المحلية.

8- **الأهداف الرئيسية** Key Targets: تحقيق الشيوعية بالمساواة المعيشية المطلقة بين أفراد المجتمع، وتحسين أحوال العمال والفقراء، والمساواة في توزيع الدخول وثمار التنمية، وذلك من أجل اتقاء الطبقية والوقوع في براثن صراع الطبقات الذي تسبب في تدمير المجتمعات الأخرى، مع تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي لتجنب المخالطة مع المجتمعات المعرضة للتدمير الذاتي نتيجة لتعدد الطبقات البشرية لديهم.

9- **المذهب الموجه له** Key Ideology: المذهب الماركسي أو المذهب الشيوعي الملحد

"الدين أفيون الشعوب"، وحتمية إلغاء الدين وهيمنة الفكر والعلم والتطبيق البشرى البحت، العمال هم جوهر أي مجتمع، والمساواة المطلقة في التوزيع هو أساس تحقيق العدالة الاجتماعية.. كل هذا من أجل الجماعة حتى لو على حساب الفرد

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success :المساواة في التوزيع، والترشيد الاستهلاكي والإنفاقي والاكتفاء الاقتصادي الذاتي، والعمل الجماعي كل وفقا لقدراته، وضمان كفاية حاجات الجميع، كل وفقا لمتطلباته الفعلية.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** Main Powerful Sector:القطاع العام.

12- **دور الدولة** The State's Role:جوهري وحتمي مهيمن وشامل للتخطيط والإشراف والرقابة والتوزيع، وملكية جميع موارد الدولة من خلال مركزية لا تسمح بسلطات فردية.

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** Key Theory: النظرية الماركسية أو "المادية التاريخية" أو "نظرية ماركس للتاريخ" التي تقوم على فكرة تفسير التطور التاريخي للمجتمعات (القائم عل مسببات مادية بحتة، نبعت منها أفكار دينية من صنع بشر) حيث أوضح أن كل مجتمع يختلف عن الآخر في مقومات معايشه واحتياجاته البشرية الأساسية التي تتطور ويتطور معها حال تلك المجتمعات بشكل تراكمي جعل كل مجتمع متميزا عن الآخر، كما تحدث ماركس عن "صراع الطبقات" (معتبرا إنه المسبب الأساسي في التدمير الذاتي الداخلي بكل مجتمع)، حيث يرى أن داخل كل مجتمع توجد طبقات متعارضة المصالح مثلما في العهد الإقطاعي الذي عانى من الصراع بين الإقطاعيين والفلاحين الذين تم استعبادهم، والعهد الرأسمالي الذي عانى من الصراع بين أرباب العمال والعمال الذين أسيئ استغلالهم. بحيث يؤدى استمرار هذا الحال الطبقي إلى ثورات من الفئات الأكثرية المتضررة فيتم القضاء تلقائيا على تلك المجتمعات المتعصبة. وتضيف النظرية إنه لا يوجد خالق ولا اله ولا دين إنما كل هذا هو خيال من صنع البشر في رحلات تأثرهم بالواقع المعيشي الذي يكتنفهم، وأن هذا

الخيال أصبح إدمانا باستمرار تتابعه بين الأجيال وبالتالي وصف ماركس الدين بأنه "أفيون الشعوب"!!!

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership and Distribution Process: كلها للدولة كمالك وكقائم على التوزيع أيضاً للموارد المتاحة الطبيعية وللإنتاج القومي النهائي، وتلغى الملكية الفردية، وبالتالي فمعيار التوزيع يقوم على "من كل وفقا لقدراته، والى كل حسب حاجاته".

15- **التسعير** Pricing: فرض التسعيرة الإجبارية على أساس تخطيطي مسبق مفروض من قبل الدولة.

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** The Key of Belief and Neutralism(Degree of Neutrality): الدين أفيون الشعوب، والرأسمالية نظام فاشل لابد من القضاء التام عليه وسوف يحدث تدمير ذاتي له نتيجة ثورات الطبقات العمالية الفقيرة ضد أرباب أعمالهم المستغلين لهم.

17- الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية Sustainability: متذبذبة مابين خيالي، ومطبق مؤقتا ومطبق بقوة وناهض من جديد بشكل مختلف (بدأت باشتراكية خيالية أيام أرسطو وأفلاطون، ثم قيل أن الماركسية اشتراكية علمية لكنها انتهت بحل الاتحاد السوفييتي المتبنى الأساسي للنظام الاشتراكي بعد انتهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989 ثم بدأت محاولات لإعادة النهوض مع ثورات الربيع العربي منذ عام 2011.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا)** Scope and Validity of Application:يرتبط النظام المذكور بالخيالية والفلسفة والهجوم الحاد ضد الأثرياء، وتتسم ركائزه بالإلحاد مما يجعله مقبول فقط وجزئيا من شريحة تتلاءم طبائعها مع هذا التوجه فقط، لكنه مرفوض من المسلمين الفعليين المحتفظين بهويتهم، وكذلك من الرأسماليين وحلفاء المعسكر الغربي. وبالتالي فصلاحية تطبيقه وقبولها متفاوتة في درجاتها وتتفاوت بين فئات المجتمع الواحد. لكن مازال النظام

والفكر المركسي القائم عليه محل اهتمام وأمل لكثير من الدول والجماعات والمثقفين باعتباره النظام الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المسببة للانقسامات المجتمعية الشائعة.

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: لا تقوم أصلا على التنافسية لأن أساس عمليات تنفيذ المشروعات الاقتصادية تقوم على التخطيط المركزي والهيمنة الكاملة للدولة، وحتى عمليات التوزيع لا تقوم على الكفاءة إنما على مقدار الاحتياج لكل فرد بغض النظر عن عمله وإنتاجه.

20- **العدالة والحالة التوازنية** (Justice and (الوسطية/ التطرف) Equilibrium يقوم على الشعارات التي يقوم النظام الاشتراكي على أساسها يوحى بالعدالة، لكنه في حقيقته يتحيز للدولة والعاملين بها ومتطرف لأنه متحيز تماما لطبقة العمال أو البروليتاريا ضد رجال الأعمال أو الرأسماليين والموسرين، وكذلك ضد الدين وأي أمر يرتبط به، وبالتالي لا يعترف بفكر المتبعين للتشريعات الدينية إلهية المصدر ولا يعتبرهم من أهل الفكر الإبداعي أصلا.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** Independence vs. Dependence قبل 1989، كانت هناك تبعية تامة من قبل الدول المتبنية لهذا النظام إلى الاتحاد السوفيتي زعيم المعسكر الشرقي، وكان المركز الرئيسي للهيمنة التخطيطية والإرشادية هو الاتحاد السوفيتي، وبعد تفككه إلى دويلات، أصبحت هناك تبعية اقتصادية وسياسية غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تحكم العالم أجمع كقطب واحد لا منافس له، مما اضطر الغالبية العظمى من الدول الاشتراكية إلى اتباع سياسات الإصلاح الهيكلي والتحول إلى الخصخصة إيذانا بإتباع النظام الرأسمالي الحر وتقليص دور الدولة في مختلف المجالات.

22- **المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة** The Powerful Group: العمال، خاصة من يعمل منهم في أجهزة الدولة المطبقة للنظام الاشتراكي والقائمين على التخطيط والمتابعة والتقييم والتوزيع، وغير المتبعين لأي دين سماوى أو غيره.

ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي Islamic Economic System

1- **تعريفه وهويته** Definition & Identification: نظام إلهي المصدر، يقوم على منهج قرآني ودستوري معرفي وأخلاقي شامل لجميع مجالات الحياة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتكافليا وتواصليا، بين جميع الأفراد والدول، يراعى بدقة بالغة كل المعاملات المتشابكة بين جميع المخلوقات وليس فقط بين البشر.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: بدأت توجيهاته من قبل نزول آدم وزوجته عليهما السلام إلى الأرض الدنيا، لكن تطبيقاته تم التعرف البشرى عليها وتطويرها إلى كتب فقهية وتشريعية ثم مرتبطة بمجالات بالغة التنوع للاقتصاد الإسلامي، بخاصة منذ ظهور الإسلام كرسالة محمدية تختتم بها الرسالات السماوية منذ نحو خمسة عشرة قرنا من الزمان، حيث أتيح للمسلمين أصولا معرفية ثابتة غير متاح تبديلها تتمثل في القرآن والسنة النبوية وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وتطبيقات الدولة الإسلامية القوية والتراث الفكري الإسلامي الذاخر بلآليء معرفية صعبة التكرار حتى في عالم المعرفة المعاصر.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: النظام إلهي المصدر.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit:الإنسان. كمستخلف من أجل اعمار الأرض ورعاية بقية المخلوقات فيها. والمرور بعمليات ابتلاء متعاقبة تمهيدا لآخرة خالدة يصبح فيها حساب بلا عمل، وثمار بلا رجعة تصحيحية.

5- **المبدأ الاقتصادي** Principle: الأصول الشرعية ثوابت، والاجتهادات البشرية متحركات متاحة بضوابط، فلا خيار فيما فيه نص قرآني أو نبوي، والأصل في الأمور الإباحة، والوسطية والاعتدال خير الأمور، و"أنتم أدرى بشئون دنياكم" وأهم قاعدة تنفيذية تقوم على الحرية المقيدة التي تنضبط بعد الإضرار بالنفس أو بالغير "لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة " "لا ضرر ولا ضرار" و"الضرورات تقدر بقدرها". ولا مساواة لكن تكافؤ كل على قدر قدراته "اعملوا فكل ميسر لما خلق له".

6- وسيلة التحقيق أو التنفيذ Key Mean of Achievement: الإنسان المستخلف على الأرض، وبقية المخلوقات المنظورة وغير المنظورة أيضاً يمكن أن تكون مسخرة لدعم الإنسان في أداء مسئوليته الاعمارية على الأرض وفى تنفيذ أقدار الله التوزيعية للأرزاق والمهام.

7- أهم عوامل الإنتاج Key Production Factors:العمل البشرى وفقا لقدراته التي خلق بها كأساس "اعملوا فكل ميسر لما خلق له".

8- **أهم أهدافه** Key Target: عبادة الخالق بإحسان القيام بمهمة إعمار الكون وصلاحية إدارته فالعبادة لله لا تتم أو تقبل فقط بإتباع الطقوس الدينية المفروضة، إنما أساسا بجعل كل ما يفعله الإنسان ويقوله وينتويه كطاعة لله وتجنبا لمعصيته، بدليل أن الله سبحانه أكد على حبه للمؤمن الملتزم بتعاليم دينه، لكنه سبحانه فضل القوى الفعال الأكثر تميزا "المؤمن القوى خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير".

ويمكن القول أيضاً بأن للإسلام خمس مقاصد رئيسية لإعداد الإنسان الرشيد: حفظ الدين ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ (الذاريات: 56)، وحفظ النفس ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ ﴾ (البقرة: 195)، وحفظ العقل، والجوارح ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ (المائدة: 90-91)، وحفظ المال والممتلكات والنعم ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41)، وحفظ الأمن الفردى والعام ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾ ﴾ (قريش: 4)، ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ ﴾ (المائدة: 32).

9- **المذهب الموجه له** Key Ideology: المذهب الإلهي أو الإسلامي.

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success: تقوى الله بإتباع الثوابت التشريعية والفقهية والنصوص القرآنية والسنة النبوية والمرتبط بها، واجتناب النواهي المؤكدة، مع أعمال العقل والتدبر، والجمع بين النقل والعقل أي الاستعانة بالنصوص الثابتة، والاجتهاد الفكري بضوابطه الصحيحة.. هذا كشرط ضروري مؤكد وكاف أيضاً لتحقيق النظام الاقتصادي بالغ الرقى لأن المنهج الديني يشمل أصلا على كل ما يرتبط بأمور الدنيا ومعايشها بلا أي استثناء، المهم أن يرتبط هذا بالعلم وبالعمل، ثم التوكل لا التواكل، مع ربط كل هذا بالتوجهات الأخلاقية المتضمنة في التعامل مع النفس ومع الآخرين من منطلق قوة واستقلالية ذات هوية إسلامية كاملة، لا تبعية تتأثر بفكر البشر وتنبهر بالمؤقت المخادع مثلما حدث مع قوم قارون.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** The Main Powerful Sector: لا يوجد مفاضلة محددة، فالعبرة بالمنتج وبالذي يحقق أكبر نفع لنفس وللآخرين وفقا للضوابط الإسلامية ذات الصلة.

12- **دور الدولة** State Role: بالغ الأهمية كدور رقابي وإشرافي وتكافلي وداعم لأنشطة المواطنين، وقضائي للفصل بين الناس، وحمائي لتحقيق الأمن العام.. الخ، لكن لا يطغى على دور الفرد الذي قد يكون أساسيا أن كان قائدا أو ولى أمر للأسرة أو لمؤسسة أو لدولة كاملة، بل أن كل وحدة سكانية ممكن أن تمثل شكل دويلة صغيرة داخل الدولة الأم، فالأسرة تعتبر في ذاتها مجتمعا متكاملا توزع فيه المهام والأدوار والمسئوليات والمساءلات أيضاً "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهى مسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 4569).

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** The Main Theory: كركائز وثوابت وقواعد تعتبر

النظرية الإلهية هي الأساس، متمثلة في ثوابت من آيات القرآن والسنة النبوية، والقواعد الفقهية التي صاغها أهل الذكر الثقات، وأمهات الكتب الفواحة بتميز معارفها حتى الآن. لكن كنظريات بشرية دارجة معاصرة ترسخ بجذورها بين النظريات البشرية المعاصرة، فلا توجد حتى الآن إلا محاولات منفردة متناثره ينهبها أهل الغرب من خلال عمليات استنزاف العقول أمثال محبوب الحق..

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership and Distribution Process: وفق الإسلام بين الفرد والجماعة في هذا الصدد، حيث أكد على احترام الملكية الفردية وأعطى لصاحبها الحق في التقاتل من أجل الحفاظ عليها "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6445)، ومع هذا فهناك استثناءات لابد من أن تكون ملكيتها جماعية ومتاحة للمجتمع ككل، وهى لا تختص فقط بحاجات البشر إنما بحاجات الحيوانات من مراع تعتبر مصدر تغذية أساسية لها، وذلك لضمان عنصر الديمومة في بقاء الإنسان والحيوان الأليف الذي يتعايش به ومن خلاله أيضاً. وفى ذلك يقول الحديث الصحيح: "المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار" (رواه أحمد وأبو داوود وابن ماجه).

15- **التسعير** Pricing: في الأساس، لا تسعير جبري في الإسلام، حيث يترك تحديد السعر بناء على تراضي الأطراف المتعاملة وهو ما يتفق مع النظام الرأسمالي كمبدأ، وذلك باعتبار أن السعر يعتبر من أرزاق الله المقدرة للبائع (كربح أعلى من غيره) أو للمشترى (كتكلفة وإنفاق أقل مما دفعه غيره). وسوف يتضح ذلك بتفصيل أكثر في نموذج النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد عمر بن عبد العزيز القادم نشره في الفصل التالي.

لكن، مع هذا، تم وضع شروط فقهية ضابطة لعمليات البيع والشراء كتحريم الاحتكار، وكراهية المغالاة في رفع السعار والحث على المسامحة من قبل الأطراف المتعاملة بوجه عام وذلك كما ورد في الحديث الصحيح: "رحم الله عبدا سمحا إذا

باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا قضى، سمحا إذا اقتضى" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3495).

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** The Key Belief and Neutralism (Degree of Neutrality): التقوى بطاعة الأوامر الإلهية وتجنب المعاصي هي معيار الأفضلية في تقييم البشر حتى من الناحية الاقتصادية، فلا تفضيل لثرى على فقير لأن الرزاق هو الله (ولتكن في قصة قارون لنا عبرة)، ولا مفاضلة بين البشر فيما يتعلق بما قدر عليهم من لون أو مكان مولد أو غيره، وذلك مثلما ورد بالحديث النبوي الحسن: "انظر فانك لست بخير من احمر ولا أسود، إلا أن تفضله بتقوى"(صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1505)، وبالتالي، لا وجود لأي نوع من التعصب أو التحيز كما يحدث بين الأنظمة الأخرى التي يمكن – على سبيل المثال – أن تفضل الجنس الأبيض وتعتبره الجنس السامي الأوحد بينما تعتبر أي جنس آخر ملون مرفوضا، بل حتى الإنسان الذي كرمه الله على سائر المخلوقات قد يتعرض لعقاب إلهي شديد لو أساء التعامل مع كائن آخر مثل المرأة التي عذبت لسبب اقتصادي وذلك بسبب تسببها في موت قطة جوعا ليس فقط لأنها لم تطعمها، لكن أيضاً لأنها لم تتيح لها فرصة السعي بنفسها لالتقاط طعامها من رزق الله الواسع الذي ضمن به كل دابة في الأرض)، فكانت النتيجة أن كتب علي تلك المرأة المانعة للرزق الحيواني، العذاب الأخروي وذلك كما ورد بالحديث: "عذبت امرأة في هر ربطته، حتى مات ولم ترسله فيأكل من خشاش الأرض، فوجبت لها النار بذلك" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3996 – 1473).

17- **الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية** Sustainability: يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه يقوم على شقين مادي وروحي بتوازن تام، وذلك بالإضافة إلى إنه يقوم على ثوابت إلهية صحيحة، بحيث تزداد احتمالات صحة ما يبنى عليها حتى لو من خلال اجتهادات بشرية وفقا للمتغيرات المعيشية المتطورة إتباعا للقاعدة الشهيرة "ما بني على صواب فهو صواب"، وذلك على عكس الأنظمة بشرية الإعداد بالكامل، فهي معرضة للكثير من الأخطاء والثغرات لقصور الفكر البشرى بطبيعته،

والتعرض لمخاطر تراكمية الأخطاء وفقا لبقية القاعدة المعيارية السابقة "وما بنى على خطأ فهو خطأ". لكن!!على الرغم من نموذجية النظام الإسلامي كإطار نظري أساسي شامل، بل أن هناك نصوصا كثيرة تحث على الديمومة في العمل الإيجابي الفعال وتفضل الديمومة والاستمرارية في ذلك على تكثيف العمل وإطالة فترات القيام به ثم التوقف عن المواصلة له بعد ذلك، وفى ذلك يقول النبي ﷺ: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164)، كما حث الإنسان على العمل حتى آخر رمق في حياته، بل حتى لحظة قيام الساعة وانتهاء عمر الكون ذاته (كما تم الذكر من قبل). إلا أن الواقع يؤكد للأسف الشديد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي لم تتحقق له ديمومة التطبيق وبنفس القوة التي حدثت له في عهد الدولة الإسلامية القوية، حيث مر(مع الفكر الاقتصادي الإسلامي القائم عليه)، بمراحل متذبذبة كثيرة مابين ازدهار (وقت الدولة الإسلامية القوية) ثم انحسار وتقهقر (في فترة سقوط الدولة الإسلامية وتناحر الحكام والكبار على السلطة والأمور الدنيوية، ثم يقظة (في فترة السبعينات والثمانينيات) حين بدأت هناك صحوة فكرية من الكثير من العلماء الإسلاميين الغيورين على دينهم وعلى هويتهم الفكرية، لكن عاد الفكر الإسلامي وأصبح يشاهد نكسة وانكسار يرجى أن لا يطول زمنه، مع بدايات ظهور النظام العالمي الجديد والسعي إلى تطبيق مخطط إعادة تقسيم منطقة الشرق الوسط ومحاولة القضاء على الهوية العربية كخطوة أولى للقضاء على الهوية الإسلامية وإحلال ما يسمى بالدين الجديد بشرى الصنع محلا له، وللأسف إنه أصبح الآن يعانى من تجاهل ومقاومة متزايدين حتى من قبل الكثيرين من معتنقي الإسلام أنفسهم لأنهم أصبحوا كغثاء السيل.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا) والحالة التوازنية** (Scope and Validity of Application): بالمنطق هو نظام مثالي يفترض أن يرضى الجميع في أي وقت وحين لأنه:يقوم على ثوابت إلهية المصدر لا تتغير، كما إنه يجمع بين الناحيتين المادية والروحية والمعنوية، وهو وسطى وحيادي وعادل ومرن التطبيق

تماما حيث يسمح فيه بالعمل والفكر البشرى وبمرونة التغيير البشرى الملائم وفقا لظروف العصر "أنتم أدرى بشئون دنياكم". فمن المنطقي أن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي صالحا للإتباع وللتطبيق في كل زمان ولكل مكان ولجميع الفئات البشرية قاطبة. لكن بالملاحظة والمتابعة، وجد أن هناك شرطا ضروريا واجب التحقق لكي يحدث هذا المتوقع المنطقي وهو أن يكون المسلمين مسلمين بحق، وأن يطبقون الإسلام كما أنزله الله تعالى، وأن يكونوا مؤمنين أقوياء بالعلم وبالعمل وبالإبداع المعرفي وقادرين على الاستقلالية التامة وعدم الوقوع في براثن أي من أشكال التبعية المتواكلة على الدول المتقدمة (وكلها للأسف غير إسلامية في حاضر زماننا) !!

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: تنافسية تكاملية، وإيجابية، وتكافلية، تقوم على أسس مشروعة وفى إهمال ومجالات مشروعة وتتحقق بهدف تعظيم مستويات الأداء وثمار المنافع الدنيوية والأخروية أيضا" وفى ذلك فليتنافس المتنافسون"، والرفض التام للمنافسة التي تضر بمصالح الآخرين أو تؤذيهم ولا حتى التي تؤذى النفس وتهدر قدراتها بأي طريقة كانت "لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة ".. "لا ضرر ولا ضرار" ومع هذا لم يحرم الإسلام بعض الأمور بشكل قطعي، بل أتاح فرصة للاستثناءات الضرورية على أن يتم ذلك بشكل مدروس ومحسوب بدقة شديدة "الضرورات تقدر بقدرها".

20- **العدالة والحالة التوازنية** (Justice and (الوسطية/ التطرف) Equilibrium: بإتباع الركائز الإسلامية الصحيحة، يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي هو بحق الأكثر عدالة وتوازنا على الإطلاق وليس له في ذلك متشابه أو موضع مقارنة. والأدلة على ذلك صعب حصرها، لكن نقول على سبيل المثال، إنه لا يتحيز للجماعة ضد الفرد ولا للفرد ضد الجماعة كما يراعى عدالة التعامل والتوزيع ليس فقط مع البشر إنما أيضاً مع بقية الكائنات، حتى أن الله تعالى وعد بأن يغفر لمن يشاء ممن أخطأ في تطبيق شريعته، لكن لن يغفر حق عبد على عبد آخر، ولا حتى حق أي كائن غير بشرى تم ظلمه أو تعذيبه أو قتله بلا مبرر حتى لو عصفورا مستضعفا، وحتى القتل الضروري

للكائنات الضارة فقد حرم حرقها وتعذيبها وقت القضاء عليها بل وجه البشر إلى اتباع أفضل الطرق التي تساعد على الموت بأخف قدر من الألم، ويتضح ذلك من الحديث الصحيح:» إِنَّ اللهَّ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فإذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ. وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مسلم.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** :Independency vs. Dependency التبعية الوحيدة المسموح بها للإنسان، هي فقط لله، وذلك في شكل عبودية مطلقة له سبحانه، وكلما زادت عبودية الإنسان للخالق، خفت آية احتمالات لتبعيته لأي مخلوق واستغنائه عنه لاكتفائه بالخالق الرزاق المهيمن على كل مقادير الكون بجميع مخلوقاته. وبالتالي ففي ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، لا تحدث أبدا تبعية لبشر، بل تعاونا واستفادة تكاملية بخبرات الآخرين، وتكافلا اجتماعيا تبادليا لنعم الله على الجميع.

أما ما يحدث الآن من تبعية جماعية من قبل الدول الإسلامية للدول غير الإسلامية، فله أسباب عديدة يفضل أن يتم سرد الهام منها في فصل تام منفصل لأهميته البالغة في هذا الحال الشاذ غير المعقول ولا المقبول ولا المفروض!!!

22- المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة :The Powerful Group لا توجد مجموعة مهيمنة، إنما العبرة بالأكثر كفاءة والأفضلية للمؤمن القوى بعلمه وبفكره وبغيره من مظاهر القوة التي تساعد على إعمار الكون بشكل فعال وصحيح. فإذا تشابه الحال بين الجميع في ضعف الإيمان أو التقوى، فتكون الأولوية والهيمنة للأكثر علما وعملا وخبرة ومهارة وقدرات مكتسبة، وجدية في الانجاز وإتقان في الأداء.. ومن تتوافر فيه معايير التميز التنافسي بلغة الدنيا البحتة.

فيما سبق، تم عرض نموذج مقارن ثلاثي باستخدام مجموعة موحدة من المتغيرات التوصيفية الهامة التي يمكن من خلالها التعرف بوضوح أكبر على بعض السمات الجوهرية لكل من الأنظمة الثلاثة الأكثر تناولا بالجدل والتحليل محتدم الخلاف، وهى النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ولنترك للقارئ الفطن مهمة المتابعة للتوصيفات السابقة للأنظمة الثلاثة الأكثر شيوعا في التناول والجدل، وإبداء الرأي التقييمي الأكثر منطقية وواقعية من خلال تلك المتابعة المنظورة بوضوح.

والواقع، أن النظامين الرأسمالي والاشتراكي قد أخذا حقهما بالكامل من استجلاب المؤيدين والمشجعين كل لفريقه، حتى لوحظ أن العالم كان قد انقسم لفترة طويلة من الزمن إلى معسكرين بزعامتين دوليتين، أحدهما رأسمالي أوروبي غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمقابل أوروبي شرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، ثم بعد تفككه في عام 1989، أصبح العالم يحكمه معسكر أوروبي غربي واحد بزعامة قطبية مطلقة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولو أن العالم أصبح يعيش في الآونة الأخيرة فترة انتقالية يتصارع فيها دول أخرى قوية على الزعامة العالمية، ومنها - كما نوهنا من قبل - الصين، والهند، وكوريا الشمالية وإسرائيل المهيمنة بالفعل على دول العالم بقوى ناعمة وخفية غير مرئي الكثير منها. وحتى إيران وتركيا الإسلاميتين، فهما من آكلي شعوب الدول الإسلامية المستضعفة بدليل أفعالهما المدمرة في المنطقة وتكالبهما على افتراس المنطقة العربية ومواردها بلا هوادة ولا رحمة، مما يجعل صفة الإسلامية لها مجرد اسم لا تطبيق فعلى للإسلام الذي يجب أن يتبع ويطبق.

ولدواعي الإنصاف، فحتى أن كان النظام الإسلامي مهملا في التطبيق بفعل عوامل سلبية يتحمل معتنقيه المعاصرين مسئوليته بالدرجة الأولى... فهذا لا يمنع أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تم تطبيقه بالفعل في ظروف مختلفة وأثبت نجاحه وعظم ثماره وكان ذلك في عهد الدولة الإسلامية القوية، مع وجود محاولات معاصرة تتم رغم كل عوامل المقاومة الشرسة لها، لكنها للأسف تنبت على أراض غير عربية، كما حدث ذلك في ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، حتى أن بعضها أطلق عليه صفة النمور الآسيوية لنجاحه في الانطلاق التنموي بتطبيقات بالغة التميز.

ولصعوبة التطرق لجميع التجارب في نطاق موضوع الكتاب الحالي بالغ التنوع لمواضيعه ومجالاته، فقد فضلنا التركيز على عرض نموذج متكامل لإثبات كفاءة التطبيق

الإسلامي للنظام الاقتصادي الشامل على أرض الواقع:في وقت الشدة والكوارث والأزمات (كما حدث في عهد عمر بن الخطاب)، وفى وقت الرفاهية والفائض والرخاء (كما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز). وفى الفصل التالي سوف يتم استعراض للنموذج المعنى، آملين أن يلقى اهتماما بالمزيد من الاستفاضة والاستزادة في بحوث وكتبات مماثلة لآخرين، وأن يلقى نظرة رعاية واهتمام فعال من قبل المسئولين الغيورين على هويتهم الدينية والوطنية المسلوبة.

وبكل تأكيد، فإنه بعد الاطلاع على النموذج المثالي المعنى، ستزداد الحيرة وتتدافع التساؤلات حول السبب في تخلف العالم الإسلامي المعاصر وعدم استفادته من تراث من سبقوا بتجاربهم المتميزة، وفى استبعاده المستمر من قائمة الدول الواعدة بالبقاء والاستمرارية والتقدم.. ولهذا، سوف يفرد بالفصل الأخير شق ثان تتم فيه محاولة تحليلية تأملية لهذا الحال محل الحيرة ومثار السؤال.